منه والاستلزام بينهما وبين الفصل متحقق لانا نقول ان الحصة
لو كانت علة لوجب تقدمها وهو ممتنع لان تخصصها انما هو بسبب
المقارنة واذا لم تتخصص كان جنسا وعاد المحذور اولا يكون اي
لا يكون الجنس علة للفصل والتقدير ان الفصل ليس علة للجنس
فيستغني كل واحد منهما فيمتنع التركيب عنهما على ما مر قلنا ان اردتم
بالعلة ما يتوقف الشيء عليه في الجملة فلا يلزم من علية الجنس استلزامه
للفصل وان اردتم به ما يوجبه اي العلة التامة فلا يلزم من عدم
علية احدهما الاستغناء مطلقا لجواز ان يكون الفصل امرا حالا في
الجنس فيكون الفصل محتاجا اليه لكونه موضوعا له ولا يكون احدهما
موجبا للآخر قيل في هذا السند مناقشة فان الفصل لو كان حالا
في الجنس لكان الجنس موجودا قبله في الخارج اذ هو محل له وهو محال
لان الجنس امر مبهم لا يتعين ما لم ينضم اليه الفصل لانه المعين فلو
كان موجودا قبله لزم وجود المبهم قبل وجود المعين وهو محال واعلم
ان الشيخ اراد بقوله الفصل علة لوجود الجنس ان طبيعة الجنس في
العقل امر مبهم لا يتحصل بنفسه فاذا ما فيه ان يكون اشياء كثيرة
يكون كل واحد غير الآخر يحتاج لا محالة الى ان يضيف اليه
الذهن امرا زائدا يتحصل ويتعين به ويصير احد هذه الاشياء
المحتملة بعينه وذلك الزايد هو الفصل والعلية للفصل بهذا
المعنى ضرورة لا حاجة لها الى الدليل والدليل المذكور في المتن ليس
مما ذكره الشيخ بل هو لبعض المتأخرين وهو فاسد لا ذكره المصنف
والشيخ اعظم قدرا من ان يتوهم ان الفصل علة لطبيعة الجنس في
الخارج اذ الفصل في الخارج بعينه هو الجنس فلا يجوز ان يكون علة
له الثالث لما فرغ من مباحث الماهية شرع في الامور اللاحقة
بها وهي مباحث في التعين اختلف العلماء في انه زايد على الماهية
اولا وعلى تقدير ان يكون زايدا هل هو امر وجودي ام لا والدليل على

كونه زايدا هو ان الماهية من حيث هي لا تمنع الشركة والتشخص يمانع
ان الماهية غير التشخص ولا شك ان الشخص في حد ذاته ومفهومه ثبتت
له الماهية اذ هذا الانسان اذا جرد النظر اليه وقطع عما سواه وجد
طبيعة الانسان ثابتة له واتحاد الاعتبار انها ليست نفسه فيتعين ان
يكون جزءه فاذا فيه اي في الشخص امر زايد على الماهية وهو التشخص ويدل
على وجوده اي على كونه امرا ثبوتيا امران الاول انه جزء من الشخص
الموجود في الخارج وجزء الموجود موجود فيكون موجودا في الخارج قيل
عليه ان اراد بالشخص الموجود في الخارج معروض التشخص فلا يلزم من
وجوده وجود التشخص اذ لا يلزم من وجود المعروض وجود العارض
وان اراد المجموع المركب منهما فلا نم انه موجود قلت معروض التشخص
في جميع الاشخاص واحد فلولا ان يدخل في ماهية كل شخص موجود ما
يميزه عما عداه لكانت ساير الاشخاص عند قطع النظر عن الاعتبارات
الذهنية شخصا واحدا لان الاثنينية بدون التميز محال لكنا نعلم
بالضرورة انه لو لم يعتبر معتبر شخصا ما من التشخصات كان الاشخاص
في انفسها وذواتها متكثرة فالتشخص ليس امرا اعتباريا بل يجب ان
يكون امرا محققا في الخارج الثاني لو كان التعين عدميا لكان
عبارة عن عدم شيء اذ المراد من العدمي ذلك ح اما ان يكون عدما
للاتعين فيكون ثبوتيا لان اللاتعين عدمي وعدم العدمي ثبوتي
او عدما لتعين آخر فيكون احدهما اي احد التعينين ثبوتيا
بالضرورة وهو ما ليس للآخر اي للتعين الآخر لان حقيقة التعين
شيء واحد فيكونان ثبوتيين او عدميين لامر ثالث وهو ح لان ذلك الامر
ان كان معدوما يكون التعين ثبوتيا وان كان موجودا يعرض له
التعين ايضا فيكون موصوفا به والشيء لا يكون موصوفا بعدمه
وفيه نظر لانا لا نسلم ان التعين لو كان عدميا لكان عدما
لشيء غايته انه يكون معدوما ولا يقال للمعدوم انه عدم لشيء ح

Copyright © King Saud University